

أزمة الأدوية: الأسباب والحلول

أحمد عثمان

بالأدوية بسبب تراكم ديونها لدى مزودها بقيمة الـ 820 مليون دينار (حوالي 328 مليون دولار). وبسبب الانزلاق الكارثي للدينار التونسي.

ظهرت هذه الأزمة أواخر عام 2015 ثم بدأت تأخذ شكل كرة الثلج، لاسيما مع عجز الصيدلية المركزية بدورها عن الحصول على مستحضراتها المالية من زبائنها العموميين مثل المستشفيات الحكومية والصدوق الوطني للأمين على المرض، ورغم أن المسؤولين بالصيدلية المركزية أطلقوا صيحات فرح للفت انتباه الحكومة ووزارة الصحة، ورغم الوجود المتكرر لعل أهمها المجلس الوزاري المعقد أواخر 2016 الذي أقر وقتها جملة من الإجراءات، فإنها بقيت في دائرة الوجود ولم ترق إلى مرحلة التطبيق، إلى أن تفاقمت الديون وتراجع المخزون الاستراتيجي للأدوية. وزادت ظاهرة تهريب الأدوية واستعمالها كمخدرات الإزمنة عمقا وسجلت هذه الأزمة مواصلة لأن عمّا تعانيه قارة في الأزمة تؤثر سلباً في سوق الأدوية من ذلك عدم نسبة تصنيع الأدوية المستهلكة، وأن «25 في المائة من الأدوية المستهلكة محلياً هي مستوردة، في حين يمكن لتونس أن تصنعها وتصديرها، الأمر الذي من شأنه تقليص الأزمات والتفجّات.

ولم تستطع وزارة الصحة التنسيق الجيد بين مؤسساتها، وعدم القيام بمراقبة محكمة في الصرف في مخزون الأدوية بالمستشفيات ووشيد الفراوات، ومكوثها عن ندوات الاستعانة التي أطلقها الصيدلية المركزية خاصة، متممة بإيائها بمحاولة إظهار حقيقة أزمة الأدوية على الرأي العام.

وإن لم تحصل الحكومة سداد جزء هام من ديون المؤسسات الحكومية تجاه الصيدلية المركزية فإن الأخيرة ستقتد مصداقها تجاه مزودها في الخارج، وستصبح عاجزة تماماً عن توريد الأدوية، مما سيحصل عديد الأضرار من الأدوية الحياتية مفقودة، وهو ما سيترجم عنه دخول أطراف استغلالية على الخط.

وإختصار شديد تريد بعض لوبيات الفساد المستعوز على قطاع الأدوية وخصوصته بالدرجة الأولى والتحكم فيه بالدرجة الثانية وأن التنازل عن حزمة توريد الأدوية لصالح القطاع الخاص سيتقلل كامل المواطن باعتبار أن الصيدلية المركزية تدعم هذه الأدوية الموردة سنوياً بقيمة 142 مليون دينار (رغم مليون دولار)، وسيكون المواطن الصحية الأولى لأن الدواء سيصبح أداة تجارية يرفع موزعها في سعورها كلما انخفضت قيمة الدينار التونسي.

أصبح المواطن التونسي اليوم مقلداً بأوضاع مرضه المزمن ومهموم كأي شخص الأدوية أو فقدائها تماماً من المستشفيات الحكومية وحتى الصيدليات الخاصة بسبب أزمة سهولة تعالي منها الصيدلية المركزية التونسية وأصبح اللجوء إلى الأدوية البديلة والرجيسة والمهربة هاجساً جراً فقدان أصناف من الأدوية الأساسية، وفي هذا السياق نظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالتعاون مع جمعية أفكار ودراسات ندوة علمية حول «أزمة الأدوية: الأسباب والحلول» وذلك للنظر إلى الحلول التي يمكن تقديمها لفهم إشكالات منظومة الأدوية، تم التطرق إلى المنظومة الدوائية ومنظومة دعم الأدوية في تونس، واللاصلاجات التي يجب إدخالها و مقترحات تجاؤها.

كما تم التطرق إلى أزمة أدوية في ظل أزمة منظومة صحية عمومياً ووضع الأدوية في تونس وهل هي أزمة مستغلة أم فرصة ضائعة؟ وقد واكب الأشغال هذه الندوة الأطراف الرئيسية المتدخلة في هذا القطاع إلى جانب عدد من خبراء ومختصين ومثقفين مجال الأدوية والمجال الصحي عموماً.

ما هي الأسباب؟

ما هي مسؤولية الصيدلية المركزية في استئصال الأزمة؟ وما هي طبيعة العلاقة بشركائها؟ ما مدى مساهمتها في الحد أو تقليص ضغوطات الأزمة؟ ما هو دورها التعديلي؟ هل تؤثر التجاوزات التي قد تكون حدثت يقضح النظر عن حجمها المحتمل في مضاعفة الأزمة في القطاعين العام والخاص؟ هل إن فرضيات الفساد واللوبيات المهيمنة في الاحتكار والتلاعب بحاجيات السوق لها أثر حقيقي أم مفضلة؟ ما هو حجم التقديرات المالية لهذا القطاع الموردي؟

يمكن المسؤولية الكبرى في هذا الشأن على عاتق الصيدلية المركزية باعتبارها المسؤول الرئيسي والأول ورعا المصري على قطاع الأدوية في تونس وقد بين المسؤول عن هذا القطاع في هذا الملتقى أنه لا بد في البداية من تحديد مصادر الأدوية في تونس ومسالك توزيعها فهناك نسبة كبيرة من الأدوية التي نستهلكها في تونس يصبح محلياً وتتضمن جميع الأطراف المتداخلة في هذا الموضوع مسؤولياتها، أما أزمة نقص الأدوية الموردة فتعود إلى عدم قدرة هذا المصدر المركزي (الجهة الوحيدة التي تمتلك حق توريد الأدوية) على التزود



الدول والمقترحات

إيجاد حلول لهذه الأزمة لا بد من بلورة خطة عملية وإلزام من تصدير الجهات التي عليها العمل المشترك، كما أنه من الضروري معرفة الدور الحقيقي للجهات المعنية، وإدخال الإصلاحات المطلوبة لإعادة المنظومة إلى وضعها الطبيعي والدفع نحو حوكمة قطاع الأدوية بدءاً من التعرّين وصولاً إلى التوزيع. من أجل القضاء على سوء التصرف في الأزمة والفساد المستشري في هذا القطاع كما أكدت أغلب الدراسات في هذه الندوة العلمية أن أزمة الأدوية في تونس تمرّ بمرحلة مختلفة، فتشهد بعض الرضة أحياناً بسبب النقص المستجلب، لتتخفف وتيرتها في حالات أخرى، لكن في الحقيقة، فتمّة عوامل عدة تؤدي إلى النقص، منها التهريب وانزلاق الدينار التونسي، خصوصاً في ما يتعلق بالأدوية المستوردة، كما شدّد الحاضرون على وجوب الاستعانة من الأزمة الحاصلة وتصنيع الأدوية التي تستورد، خصوصاً مع الخبرات المتوفرة، وقطع الطريق أمام التصدير، والحد من الاستخدام المفرط للأدوية. ولا بد من فتح الباب أمام التصدير بعد التصنيع، للضغط على المحكّنين وعلى «لوبيات» التوزيع التي تدفع نحو الاستغلال أكثر من اللازم أحياناً. وسوف نوجه ملاحظة بالمقترحات إلى وزارة الصحة بهدف الاستفادة منها لمعالجة الملف.

في السياق ذاته لا بد من إصلاح الخطأ عبر إصلاح المصاديق الاجتماعية وتبسيط الصناعة المحلية للأدوية بهدف تغطية السوق والتوجيه نحو التصدير والاقتصاد بتجربة الأردن في هذا المجال كما أن تونس لم تتبنّ بالكامل سياسة التصنيع وهذا الأمر رهن الإرادة السياسية التي يتوجب عليها فتح المجال وفتح قنوات للمصنّعين وأخرى في مجال التصدير، وأنه من الضروري العمل على تحسين الأدوية من خلال العمل على جودة المنتجات لتكون قادرة على المنافسة.

في الأخير لا بد من الإقناع إلى أنه في الفترة الأخيرة رصدت فرق وزارة الصحة العمومية العديد من عمليات سرقة الأدوية من المستودعات والمستشفيات ومراكز الصحة الأساسية، وتهريب الأدوية إلى بلدان مجاورة واستعمال أدوية متتهمة الصالحة. كما لاحظت الوزارة سعي بعض رجال الأعمال المتهمين بالفساد للضغط على وزارة الصحة حتى تتنازل لهم عن مهمة توريد الأدوية، وهو ما سيتقلل كامل المواطن باعتبار أن الصيدلية المركزية تدعم هذه الأدوية الموردة.

من سينكولوجية الأزمة إلى دينايميكية الملف

وصل الدواء التونسي المهزّب إلى السودان بشهادة بعض الخبراء الوطنيين، وفي المقابل تعاقبت الشركات الدولية العملاقة المصنعة للأدوية لتروج بعنايتها الدوائية في تونس رغم كلفتها المادية الكبرى في حين تشكك صناعة الأدوية في تونس من أزمة قد تصل إلى حد الإفلاس إلا أننا من موقعنا نقول أن قطاع الأدوية يعتبر فرصة ضائعة على الاقتصاد وعلى تونس عامة فالدول المجاورة لتونس وبقيّة الدول الأفريقية في أيدٍ الحاجة إلى الانتاجات الصحية التونسية التي كان بالأمن القريب لها سمعة عالية جيدة فالسواق الأفريقية التي يمكن الوصول إليها بسهولة يمكن أن نبعث فيها مؤسسات صحية تونسية تستقطب الأطباء وبقيّة الموارد البشرية والإدارية للحد من البطالة وتوريد الأدوية وبقيّة الانتوجات الصحية التونسية إليها متى توفرت الإرادة والعزيمة.